

Distr.: General  
28 November 2012  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة  
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠١٠:  
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن  
الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية  
والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام  
الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من جمعية الخدمة الكنسية ومنظمة نساء من أجل حقوق الإنسان،  
ومجموعة النساء العازبات، ومنظمة الأرامل من أجل السلام عن طريق  
الديمقراطية، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## بيان

## منع العنف ضد الأرمال، والقضاء عليه باعتباره أحد قضايا العنف الجنساني المهمة

بمناسبة الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، يغتنم كل من منظمة نساء من أجل حقوق الإنسان، ومجموعة النساء العازبات، وجمعية الخدمة الكنسية ومنظمة الأرمال من أجل السلام عن طريق الديمقراطية هذه الفرصة للإعراب عن دعمنا المستمر لتنفيذ منهاج عمل يبيح تنفيذًا كاملاً وفعالاً.

وفي ضوء الموضوع ذي الأولوية للدورة: ”إنهاء ومنع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات“، فإننا نحن المنظمات التي تمثل الأرمال من جميع الأعمار في البلدان النامية وبلدان النزاع وبلدان ما بعد النزاع، نسترعي الانتباه إلى الترميل باعتباره مسألة عاجلة وشاملة لعدة قطاعات، تم إهمالها. ونرحب بصفة خاصة بفرصة تسليط الضوء على جوانب العنف المرتكب ضد الأرمال وبناتهن التي غالباً ما تكون مستترة. ذلك أن العنف الجنساني المتعلق بالأرمال لم يُبحث بصورة كافية؛ ولا توجد بيانات موثوقة أو معلومات نوعية عن أسباب هذه الممارسة وطبيعتها وآثارها. وقد لقيت هذه المسألة التجاهل من جانب الحكومات والمجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، فحتى في الأحوال التي سنت فيها الدول الأعضاء تشريعات بتجريم العنف ضد المرأة، هناك تراخ في إنفاذ القوانين.

وتواجه الأرمال من جميع الأعمار، والأرمال صغيرات السن، والأمهات الشابات، والمسنات في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، وجنوب آسيا والشرق الأوسط، كثيراً من أشكال العنف المختلفة. وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، التي تُعد بيئات أكثر تعقيداً، يتفاقم العنف مخلفاً أثراً تستمر مدى الحياة وتؤثر على المجتمع ومستقبله.

والأرمال عرضة للمعاناة في صمت من العنف الجسدي والنفسي والجنسي والاقتصادي الشديد والمنتظم، سواء داخل أسرهن أو في المجتمع على نطاق أوسع. وفي شتى المناطق والأديان والثقافات والطوائف والطبقات الاجتماعية، يمكن وصم الأرمال بأنهن جالبات لسوء الحظ أو بأنهن ”مصدر شؤم“ أو ذوات ”أعين خبيثة“. وفي كثير من اللهجات، عادة ما تكون الكلمة المساوية لكلمة ”أرملة“ ذات دلالة قذحية مرادفة لكلمات بمعنى بغي، أو ساحرة، أو عاهرة أو مشعوذة. وفي المناطق الريفية، فإن حياة الأرمال لا تقررها القوانين الحديثة بل التفسيرات الذكورية للدين والعادات والتقاليد. ونادراً ما تذكر الممارسات التقليدية الضارة، من قبيل طقوس الحداد والدفن المهينة والمهددة للحياة التي تنطوي على اضطهاد للأرمال داخل أسرهن. وبسبب الأمية والموقع الجغرافي والعقبات

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، غالبا ما تكون إمكانية لجوء الأرمال إلى نظم العدالة ضئيلة أو معدومة.

وبينما تُحرم الأرملة من الحق في وراثة الممتلكات والأراضي، فإنها يمكن أن "تورث"، كما لو كانت متاعا يُنقل، عن طريق الزواج القسري من أحد أقارب الزوج المتوفى. ونظرا لأن الأرمال لا حول لهن ولا قوة، غالبا ما يتم استغلالهن كرقيق في الخدمة المنزلية والأعمال الزراعية واستعبادهن الجنسي. وقد تشمل طقوس الحداد والدفن التي تُفرض على الأرمال "التطهير وفق الطقوس عن طريق ممارسة الجنس" (وهي ممارسة يُعتقد أنها تؤدي إلى طرد الأرواح الشريرة)، وفرض قيود شديدة على التنقل والغذاء والملبس وحرية تكوين الجمعيات. ويمكن لهذه القيود مجتمعة أن تؤدي إلى صدمات نفسية خطيرة، وهو ما يمكن أن يفضي إلى الاكتئاب والانتحار. وفي كثير من الأحيان تجد الأرمال المعدمات اللائي طُردن من بيوتهن وصرن بلا مأوى أن الوسيلة الوحيدة المتاحة لهن هي التسول أو البغاء، وهو ما يعرضهن لخطر التعرض لمزيد من العنف والوصم والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وإذا ما واتت هؤلاء الأرمال الشجاعة الكافية للجوء إلى القضاء للحصول على حقوقهن من خلال المحاكم، فكثيرا ما يجلب ذلك عليهن المزيد من العنف الجسدي والنفسي بسبب اجترائهن على تحدي الأعراف المجتمعية والذكورية الراسخة.

ويهاجر العديد من الأرمال الفقيرات في المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية على أمل العثور على عمل لإطعام أنفسهن وأطفالهن، حيث يجعلهن العوز وقلة الحيلة مرة أخرى عرضة لأسوأ أشكال الاستغلال، بما في ذلك الاتجار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بنات الأرمال الفقيرات هن أيضا عرضة لخطر المعاملة العنيفة الناتجة عن "زواج الأطفال القسري"، الذي يُعد في حد ذاته مظهرا من مظاهر العنف. ومن الممارسات الشائعة بين الأرمال الفقيرات إخراج بناتهن من المدارس، وتزويجهن أو بيعهن لرجال يكبرهن سنا، وغالبا ما يكونون أرمال ومصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ويصبح العديد من هؤلاء الفتيات الصغيرات أنفسهن أرمال في سن الطفولة، ويتعرضن أيضا للوصم والعنف اللذين واجهتهما الأمهات.

وقد أدت حالات النزاع المسلح وما بعد انتهاء النزاع إلى زيادة كبيرة في أعداد الأرمال. ومن السمات المشتركة بين النزاعات الحالية فصل الرجال والفتيان عن أسرهم وقتلهم والعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، المرتكب ضد النساء والفتيات كسلاح من أسلحة الحرب. وفي بعض النزاعات، كانت المرأة تُجبر على أن تشهد قتل زوجها قبل تعرضها للاغتصاب أو بعده. وتواجه الأرمال أيضا في كثير من الأحيان تهديدات بالعنف

والموت، إذا ما واتتهن الشجاعة الكافية لإدلاء بشهادتهن ضد من قاموا باغتصابهن في المحاكم الدولية أو الوطنية.

ويؤثر التشرذم الناتج عن الحرب على الأرمال ومعالينهن بشكل غير متناسب. وبدون أية حماية من الذكور البالغين، يصبحن عرضة لأخطار جسيمة، سواء في مخيمات المشردين داخلها أو مخيمات اللاجئين أو أثناء الفرار التماساً للأمان عبر الحدود. وفي المخيمات، قد يفتقرن إلى قدر كاف من الأمن ويتعرضن للخطر عند مغادرة الموقع بحثاً عن الماء والحطب. وفي كثير من الأحيان، تنتشر ثقافة "الغذاء مقابل الجنس" داخل المخيمات، بما لها من أثر خاص على الأرمال وبناتهن.

وتترك حالة انعدام المأوى والتشرذم في الفترة الانتقالية التالية لانتهاؤ النزاع ملايين الأرمال اللائي لم يتم حصرهن دون أي مصادر للدعم. وعلى سبيل المثال، من المعروف أن الأرمال في كابول يعين بناتهن بثمان زهيد لا يتجاوز عشرة من دولارات الولايات المتحدة نظراً لعدم قدرتهن على إطعام أطفالهن، في حين انتحر الكثير من الأرمال عن طريق حرق أنفسهن. ويتم إيداع الأرمال اللائي يلذن بالفرار هرباً من العنف الناجم عن الزواج القسري من شقيق الزوج في السجون، على سبيل التظاهر بحمايتهن، حتى وإن لم يقتفرن أية جريمة. وفي العراق، كثيراً ما تتعرض الأرمال الفقيرات وبناتهن للاغتصاب والاحتطاف والبيع القسري. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تتعرض الأرمال وبناتهن للاغتصاب عدة مرات وتشويه الأعضاء الجنسية.

وتتمثل العقبة الكبرى التي تقف في سبيل فعالية منع العنف ضد الأرمال والقضاء عليه في الافتقار إلى البيانات: الأرقام، والأعمار، وأعداد المعالين، والاحتياجات، والأدوار واستراتيجيات التكيف، ونظم الدعم والوضع القانوني، واللجوء إلى القضاء. كما يؤدي التصور السائد في الأوساط الإنمائية بأن النساء يشكلن فئة "متجانسة" إلى إغفال فئات فرعية من النساء، مثل الأرمال، اللائي يعانين أشكالاً معينة من التمييز وسوء المعاملة، مما يتطلب استجابة استراتيجية مناسبة ومحددة. وقد أخفقت المنهجيات التقليدية لجمع البيانات، وذلك لأن عزلة الأرمال والمحرمات الثقافية المفروضة على أية مناقشات بشأن أحوالهن الشخصية تستدعي مبادرات بديلة لإعطائهن فرصة للتعبير. وتحتاج الأرمال إلى موارد مالية وبشرية لمساعدتهن في إنشاء المنظمات والشبكات الخاصة بهن. ومن خلال التكاتف معاً، سيكون للأرمال صوت "جماعي"، وستواتيهن القدرة على الحصول على التدريب حتى يتسنى لهن الاستفادة من آليات ومعايير حقوق الإنسان الوطنية والدولية، والمشاركة على قدم المساواة في هيئات صنع القرار، من قبيل موآئد السلام واللجان المعنية

بالإصلاح القانوني وإعادة صياغة الدساتير. ويمكن دعم رابطات الأرمال (كما هو الحال في نيبال) فيما تقوم به من أعمال مع حكوماتها من أجل جمع البيانات ونشرها، وذلك للتأثير على صانعي السياسات وحتى تكون هذه الرابطات جهات رصد رئيسية لتنفيذ القوانين الجديدة. وكثيرا ما يكفل دعم الأرمال من خلال محو الأمية والمهارات المدرة للدخل التمكين الاقتصادي لهن، ويعد استراتيجية أساسية لحمايةهن من العنف العائلي. وعلى سبيل المثال، ففي حالة أرمال صغار الصيادين في سرى لانكا، توقف العنف من جانب الأقارب بمجرد أن حققت الأرمال استقلالهن الاقتصادي.

ونحن المنظمات غير الحكومية الواردة أعلاه، المعنية بمسائل الترميل، نطلب أن تنظر منظومة الأمم المتحدة والحكومات في التوصيات التالية:

- التكليف بإعداد تقرير صادر عن الأمم المتحدة بشأن الترميل في حالات النزاع.
- تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة لشؤون الترميل.
- إنشاء صندوق لتمكين منظمات الأرمال من حشد جهودها وضمان إيصال أصوات الأرمال بشأن المسائل الخاصة بهن فيما يتعلق بمفاوضات السلام والإصلاحات القانونية، بما في ذلك الإصلاح الدستوري ولجان القانون.
- حث الدول الأعضاء على تمويل جمع وتصنيف البيانات على أساس الحالة الزوجية وهيكل الأسرة، بما في ذلك البيانات اللازمة لمكافحة التهميش والتهميش المضاعف.
- التوصية بأن تنظر اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في رصد حالة الأرمال على الصعيد القطري، واعتماد توصية عامة للدول الأطراف بشأن هذه المسألة.
- تنظيم اجتماعات دولية في آسيا وأفريقيا في عام ٢٠١٤ بشأن الترميل وعلاقته بحقوق الإنسان والفقير والعدالة.
- التسليم بأنه لا يمكن التوصل إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنفيذ التام لمنهاج عمل بيجين إذا ظلت الأرمال مجموعة غير مرئية ضمن مجموعة "النساء" المتجانسة الأوسع نطاقا، وحث الدول الأعضاء على الإقدام على الاعتراف بذلك. وثمة حاجة أساسية إلى إدماج مسائل الترميل في أعمال الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف كل من منهاج عمل بيجين، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وما تلاه من قرارات، وجميع الاجتماعات المعنية بالسياسات على الصعيدين الدولي والإقليمي.

- إدراج الأراامل كلفة محددة في خطط العمل الوطنية من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن وتحقيق التنمية.
- كفالة إدماج منظور الترميل في الأهداف الإنمائية للألفية، حيث إن الفقر والمواقف الاجتماعية وانعدام الاستقلال الاقتصادي يجعل الأراامل أهدافا للعنف.
- استخدام جميع الوسائل المتاحة من أجل توفير التعليم النظامي وغير النظامي للمجتمعات المحلية من أجل إحداث التغيير، عملا بالمادة ٥ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.